نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماعات الربيع

قادة الاقتصاد العالمي يوثقون التعاون دعما للتعافي

نشرة الصندوق الإلكترونية

٢٥ إبريل ٢٠١٠

اجتمع أعضاء مجموعة العشرين في ٢٣ إبريل الجاري: قيل عن الجلسات المشتركة الأولى مع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إنها كشفت عن التضافر المثمر الذي يمكن أن يحققه العمل المشترك بين المجموعتين (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- لجنة توجيه السياسات في الصندوق ووزراء مجموعة العشرين يعقدون جلسات مشتركة
- وضع الأساس لعدد من المبادرات الأساسية التي تتضح ثمارها لاحقا
- الصندوق يعجل مناقشاته مع اليونان حول تدابير التمويل المزمعة

أعلن قادة العالم الاقتصاديون والماليون، المجتمعون في واشنطن لحضور اجتماعات الربيع التي يعقدها صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي، أنهم أحرزوا تقدما في العديد من الجبهات للمساعدة على ترسيخ تعافي الاقتصاد العالمي والتوصل إلى اتفاق حول سلسلة من الجهود الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي ومالي دولي أكثر استقرارا.

وفي سياق منفصل، أعلن الصندوق أنه عجل مناقشاته مع السلطات اليونانية حول مجموعة تدابير تمويلية المزمعة. وقال السيد دومينيك ستراوس-كان مدير عام الصندوق في بيان أصدره عقب اجتماعه مع وزير المالية اليوناني جورج باباكونستانتينو يوم ٢٥ إبريل الجاري: "إنني معجب بتصميم السلطات اليونانية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة اقتصادها إلى مساره الصحيح."

وأضاف سيادته أن "صندوق النقد الدولي والشركاء الأوروبيين وكل المعنيين بجهود التمويل يقرّون بضرورة التحرك السريع. وإنني على ثقة من أننا سنختتم المناقشات في الوقت المناسب لتلبية احتياجات اليونان."

استثمار المنهج التعاوني

وافق القادة الاقتصاديون والماليون لصندوق النقد الدولي والاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على استثمار المنهج التعاوني متعدد الأطراف الذي ساعدهم في جهود مكافحة الأزمة العالمية وبحثوا عددا من المبادرات من بينها احتمال فرض ضرائب على القطاع المالي وإجراء مشاورات بين الاقتصادات الكبرى حول سياساتها.

(من اليسار) المدير العام ستراوس-كان ووزير الخزانة الأمريكي غايثنر ووزيرة المالية الفرنسية لاغارد: الاتفاق على منهج تعاوني (الصورة: صندوق النقد الدولي)

وصرح الدكتور يوسف بطرس غالي، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة للصندوق، قائلا: "لقد بحثنا عددا كبيرا من القضايا، أولها وأهمها الاقتصاد العالمي. الاقتصاد العالمي يبدو في سبيله إلى التعافي. ومن المؤكد أن أسوأ مرحلة قد انتهت، لكننا لم نتجاوز الأزمة بعد. فنحن نلمس تحسنا متزايدا في التعافي الاقتصادي، لكننا نلمس أيضا وجود تفاوت في درجة تحقيقه، تفاوت داخل البلدان ذاتها، وتفاوت بين مختلف البلدان."

وقال الدكتور بطرس غالي، وزير المالية المصري، إن المناقشات كانت على وجه الإجمال بناءة للغاية. " فقد بدأنا للمرة الأولى جلسات مشتركة مع مجموعة العشرين كشفت لكل منا عن التضافر المثمر الذي يمكن أن يحققه العمل المشترك بين المجموعتين، اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ومجموعة العشرين." وكان وزراء من مجموعة الأربعة والعشرين قد عقدوا أيضا مناقشات وأصدروا بيانا في مؤتمر صحفي.

وقد استمرت المحادثات طوال أربعة أيام وشارك فيها نحو ألفي موفد من ١٨٦ بلدا على الرغم من ارتباك رحلات الطيران القادمة من أوروبا بسبب اندلاع أحد البراكين في آيسلندا.

عالم خطير

كان موضوع الاجتماعات الأساسي هو الحاجة إلى تأمين التعافي الاقتصادي. ففي العدد الأخير من *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي*، ذكر الصندوق أن الاقتصاد العالمي يتعافى من الأزمة العالمية بصورة أفضل مما كان متوقعا، وإن جاء انتعاش النشاط بسرعات متفاوتة في أجزاء مختلفة من العالم.

جلسة إعلامية حول آفاق الاقتصاد العالمي أشير فيها إلى تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة بصورة أفضل مما كان متوقعا، وإن جاء الانتعاش بسرعات متفاوتة (الصورة: صندوق النقد الدولي).

وقال السيد ستراوس-كان مدير عام الصندوق إن العالم دخل مرحلة رابعة من الأزمة ــ مرحلة إعادة البناء. وكان العالم قد مر قبل ذلك بثلاث مراحل: - الذعر المبدئي، ٢- رد الفعل الدولي المنسق، ٣- الارتياح عند ما بدأ تأثير التدابير المتخذة،

غير أنه أضاف أن العالم لا يزال محفوفا بالمخاطر، . فمعدلات البطالة مرتفعة، ولا يزال النشاط مدفوعا بالسياسات التيسيرية، والحاجة قائمة لمعالجة خلل القطاع المالي، والموازنات العامة في بعض البلدان تبدو في وضع حرج، والأسواق الصاعدة تواجه تحديات عودة التدفقات الرأسمالية الكبيرة الداخلة إليها.

وضع الأساس

قال السيد جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام الصندوق، إن الاجتماعات أرست الأسس لإحراز تقدم في عدد من المبادرات في وقت لاحق من هذا العام. وتتضمن هذه المبادرات ما يلي:

التقييم المتبادل: إطار مجموعة العشرين للنمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار هو إطار مركز يُلزم بلدان المجموعة بالعمل المشترك، بمساعدة الصندوق، لتقييم ما إذا كانت سياساتها تتسق بشكل جماعي مع استمرارية وتوازن النمو العالمي. وأوضح ليبسكي أن مجموعة العشرين بدأت هذا النوع من مراجعة النظراء أثناء اجتماعات واشنطن وأحرزت تقدما طيبا فيها، مع قيام الصندوق بتقديم تحليل مبدئي في هذا الإطار.

إصلاح القطاع المالي: تصدر هذا الموضوع جدول أعمال اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهو يدعو إلى "منهج تعاوني منسق لتحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي." ويدفع الصندوق في اتجاه التوصل إلى اتفاق مع نهاية عام ٢٠١٠ حول قواعد لرأس المال والسيولة، والحد الأدنى المطلوب من الأدوات اللازمة لمعالجة المخاطر النظامية، وإطار لقضايا تسوية أوضاع المؤسسات العاملة عبر الحدود. وقد قدم الصندوق مسودة وثيقة حول الخيارات المطروحة بشأن فرض الضرائب على القطاع المالي لكي تنظر فيها قمة مجموعة العشرين المزمع عقدها في يونيو القادم.

صلاحيات الصندوق: يراجع الصندوق عقب الأزمة الصلاحيات المنوطة به لكي تتواءم بشكل أفضل مع العمل الفعلي الذي تؤديه هذه المؤسسة المقرضة متعددة الأطراف. وقد ذكرت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أنها أكدت على أهمية تقوية تحليل المخاطر والروابط النظامية، وتجنب الخطر المعنوي، والتحرك لمواجهة هذه الأزمات بموارد كافية وتسهيلات دقيقة التصميم تصحبها ضمانات وقائية كافية. ودعت اللجنة إلى إجراء نقاش مستفيض ومفتوح حول دور الصندوق في المستقبل.

إصلاح الحصص والحوكمة في الصندوق: أعلن صناع السياسات التزامهم باستكمال إصلاح نظام الحوكمة والحصص في الصندوق قبل شهر يناير ٢٠١١. ويهدف هذا الإصلاح إلى التوافق مع ما حدث من تحول في ميزان القوى الاقتصادية العالمية لصالح اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية عن طريق إعادة توزيع حصص العضوية ــ التي تعكس مساهمة كل بلد عضو في الصندوق وقوته التصويتية النسبية.

دعم البلدان منخفضة الدخل: لا تزال الأوضاع صعبة في البلدان منخفضة الدخل وأكثر البلدان فقرا في العالم. فقد ذكر الدكتور بطرس غالي أنه بالرغم مما يتوقع من عودة النمو إلى الارتفاع في إفريقيا، فإن عام ٢٠١٠ سوف يشهد إضافة ٦٥ مليون نسمة إلى خطوط الفقر، من بينهم ١٨ مليون نسمة في إفريقيا. وقال السيد ليبسكي خلال مؤتمر صحفي إن " كل أعضاء الصندوق اتفقوا على أن هذا الوضع غير مقبول وأن علينا أن نسعى جاهدين لتأمين موارد إضافية ودعم إضافي داخل الصندوق وداخل المنظمات الدولية الأخرى حتى نتصدى لهذه المشكلة في أقرب وأسرع وقت ممكن." وأعربت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية عن شكرها للبلدان التي تعهدت بتقديم موارد إضافية لمنح

القروض ودعم الإقراض بشروط ميسرة، ودعت الجهات المانحة الأخرى إلى المساهمة في هذا الغرض. وذكرت لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الأزمة أوقفت تقدم الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وأن تأثير ذلك سيدوم طويلا. وأعلن الوزراء أنه "مع تبقى خمس سنوات فقط على الموعد المستهدف لتحقيق أهداف الألفية الجديدة، يجب أن نكثف جهودنا للوصول إلى الفقراء أينما كانوا."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.